الأمم المتحدة

A/C.2/65/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
9 December 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة فورتز . . . . . (هنغاريا)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-58838 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيدة أوشير (منغوليا)، تولت رئاسة الجلسة السيدة فورتز (هنغاريا)، نائبة الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (A/65/80-E/2010/77)

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (A/65/215)

١ - **السيد ديارا** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قدَّم تقرير الأمين العام المعنون ''تنفيذ برنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠'' (A/65/80-E/2010/77)، الذي يقيِّم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، ويبرز التدابير التي اعتمدتها أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، والنتائج المتحققة؛ ويقدم استكمالاً بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيُعقد في عام ٢٠١١. وأضاف أن مجموعة الأشخاص البارزين المعنية حديثاً لتقديم المشورة بشأن تدابير الدعم الدولي اللازم لتسريع التنمية في أقل البلدان نمواً، عقدت مؤخراً اجتماعها الأول الذي ركز على أهمية الحوكمة على كافة المستويات وعلى حالة بلدان مرحلة ما بعد النزاع والدول الضعيفة.

٢ - وقدم بعد ذلك تقرير الأمين العام المعنون ''تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر (A/65/215)، الذي يقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز والعقبات المواجهة في تنفيذ برنامج عمل ألماتي وعن الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة في هذا الشأن، وكذلك التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والذي يطرح عدداً من التوصيات بشأن العمل في المستقبل.

٣ - **السيد اليماني** (اليمن): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال حيث أن العام الحالي يشهد نهاية برنامج عمل بروكسل المعني بأقل البلدان نمواً لفترة عشر سنوات ٢٠٠١-٢٠١٠، يساور المجموعة قلق عميق إزاء التقدم غير الكافي المحرز في تحقيق غايات ذلك البرنامج، لا سيما فيما يتعلق بالفقر والجوع والمساواة بين الجنسين والوفيات النفاسية. كما تشعر المجموعة بالقلق لأنه مع خمس سنوات فحسب لبلوغ عام ٢٠١٥، لا تزال أقل البلدان نمواً متخلفة في تقدمها صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم يجب على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، مع تركيز خاص على الإسراع بتنفيذ الهدف ٨.

٤ - وأشار إلى أنه على الرغم من تقدير مجموعة الـ ٧٧ والصين للجهود المبذولة لمعالجة مشاكل ديون أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، فإنه يجب على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات إضافية، لا سيما إلغاء ديون أقل البلدان نمواً. وأضاف أنه مما يدعو للقلق أيضاً أن عدداً من البلدان الفقيرة المثقلة بشدة بالديون

وقعت في شراك أزمة ديون شديدة أو في خطر الوقوع فيها بشكل كبير. ولما كانت مشاكل ديون أقل البلدان نمواً غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد زادت سوءاً بسبب الأزمات العالمية المتعددة، فإن المجموعة تدعو مؤسسات بريتون وودز إلى توسيع نطاق المبادرة لتشمل أقل البلدان نمواً.

٥ - وقال إن المجموعة لاحظت أن وصول السلع إلى الأسواق معفاة من الرسوم والحصص لم يسفر عن زيادة في نصيب أقل البلدان نمواً من التجارة العالمية، الذي لا يزال هامشياً. كما لاحظت أن هناك تركيز غير كاف على زيادة القدرات الإنتاجية وعلى تنوع الاقتصاد والصادرات.

٦ - ومضى قائلاً إن المجموعة تولي أقصى أهمية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيُعقد في اسطنبول في منتصف عام ٢٠١١، وتشدد على أنه ينبغي عقب إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل للعقد القادم يكون طموحاً وشاملاً وتطلعياً وموجهاً نحو تحقيق النتائج. كما ينبغي اعتماد تدابير دولية إضافية للدعم تستند إلى شراكة متصاعدة فيما يتعلق بالتنمية واتخاذ تدابير فعالة لرصد تنفيذ برنامج العمل الجديد.

٧ - وأشار إلى أنه طبقاً لتقرير الأمين العام (A/65/215)، نمت اقتصادات البلدان غير الساحلية بمعدل سنوي بلغ متوسطه ٧,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، تباطأ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠٠٨. وأضاف أنه في حين ترحب المجموعة بذلك التقدم، فإنها تعي جيداً أن مؤشراً اقتصادياً واحداً لا يقدم صورة كاملة عن التنمية: وعلى سبيل المثال، لم يكن هذا التقدم مصحوباً بانخفاض كبير في الفقر. وكما يذكر التقرير، كان التقدم بطيئاً جداً في الحد من الفقر والجوع والوفيات النفاسية وفي تحسين المناطق التي تغطيها الغابات وفي نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة وفي تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي والجامعي.

٨ - وأشار في هذا الصدد إلى أن المجموعة تؤكد من جديد بأن عدم الوصول الإقليمي إلى البحر الذي يزيد من صعوبته البُعد عن الأسواق العالمية، جعل للبلدان النامية غير الساحلية احتياجات خاصة. وفي عالم آخذ في العولمة بسرعة، تصبح التجارة وسيلة حيوية للاندماج الاقتصادي الدولي. وفي هذا الصدد، فإن البلدان النامية غير الساحلية هي أكثر البلدان حرماناً. والحال كذلك، كان فشل جولة الدوحة للتنمية بالغ الضرر لتلك البلدان.

٩ - وقال إن المجموعة قلقة أيضاً من أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال في وضع تنافسي غير موات فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار الخاص، على الرغم من أنها هيأت مناخاً استثمارياً أكثر جاذبية، مع الحد من البيروقراطية وتحسين إجراءات الأعمال. ومن ثم هناك حاجة إلى تدابير واعية في مجال السياسات لتيسير تدفق الاستثمار العام والخاص بهدف التنفيذ التام لبرنامج عمل ألماتي.

١٠ - **السيد شارلير** (بلجيكا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والارتباط ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجمهورية مولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيُعقد في اسطنبول في عام ٢٠١١، كفرصة لتعبئة الدعم لصالح أقل البلدان نمواً، التي على الرغم من مستويات النمو المشجعة، يسودها فقر مدقع، حيث ما زال الناس يعانون من سوء التغذية وعدم إحراز تقدم كاف للحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال وتحسين الحصول على المياه والمرافق الصحية. وأضاف

أن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للمساهمة بنشاط في مؤتمر اسطنبول من خلال المشاركة في المناقشات المتعلقة بتوجهات السياسات العامة المقبلة بشأن أقل البلدان نمواً. وأشار إلى أن المؤتمر يتيح فرصة ممتازة لتقييم ما تحقق وما لم يتم إنجازه في سياق برنامج عمل بروكسل. وتشمل المسائل الرئيسية مشكلة الاعتماد على السلع الأساسية، وتهميش أقل البلدان نمواً في الحوكمة الاقتصادية العالمية وتغير المناخ والتحديات البيئية التي تواجهها تلك البلدان.

١١ - ومضى قائلاً إنه بينما يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به، فإن برنامج عمل بروكسل أنشأ إطاراً للشراكة قدمت أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية في إطاره عدداً من الالتزامات الهامة. ومن جانبه، بذل الاتحاد الأوروبي جهوداً رئيسية لتحقيق تلك الالتزامات على مدى العقد الماضي، بما في ذلك مضاعفة معونته للبلدان الأقل نمواً، من ٧,٥ بليون يورو في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣,٥ بليون يورو في عام ٢٠٠٩، بما يعادل ٠,١٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للاتحاد الأوروبي. ومن ثم أحرز الاتحاد الأوروبي تقدماً كبيراً صوب تحقيق التزامه الجماعي بتقديم ما لا يقل عن ١٥ في المائة من ناتجه القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٠. وعلى المستوى الفردي، حقق بالفعل كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذا الهدف.

١٢ - وطالب بضرورة استخدام جميع الموارد المتاحة للتنمية على نحو فعال. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي اعتمد إطاراً تنفيذياً لضمان فاعلية المعونة، يركز على الخطوات العملية لتنفيذ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا بشأن فاعلية المعونة. كما بذل جهوداً لاستعادة القدرة على تحمُّل الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالدين، وبالمشاركة كمانح ودائن على السواء. غير أن فاعلية المعونة المقدمة من الاتحاد الأوروبي تتوقف في نهاية المطاف على ملكية أقل البلدان نمواً لاستراتيجياتها الإنمائية وقيادتها لتلك الاستراتيجية وعلى تعبئة الموارد المحلية.

١٣ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن الأسواق المفتوحة جنباً إلى جنب مع التجارة التقدمية وتحرير الاستثمار، المدعوم بقواعد ملائمة متعددة الأطراف، يمكن أن تفضي إلى نمو أخضر كأساس للتنمية المستدامة. كما أن الاتحاد ملتزم تماماً باختتام طموح ومتوازن وشامل لجدول أعمال الدوحة للتنمية، مما سيعود بفوائد جمة على البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي وقت انعقاد مؤتمر بروكسل في عام ٢٠٠١، التزم بتوفير وصول جميع الواردات الآتية من أقل البلدان نمواً معفاة من الرسوم والحصص. ومن ثم فإن جميع واردات أقل البلدان نمواً، باستثناء الأسلحة والذخائر، تستفيد بنسبة ١٠٠ في المائة من الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم والحصص.

١٤ - واستطرد قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يقدم أيضاً أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي المساعدة والمعونة لصالح التجارة، بهدف نجاح العولمة فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. وتصل المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتجارة إلى ٢ بليون يورو في السنة، بينما بلغت معونته في لصالح التجارة مستوى قياسياً حيث وصلت إلى ١٠,٤ بليون يورو في عام ٢٠٠٨.

١٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزماً بتنفيذ برنامج عمل ألماتي بشأن البلدان النامية غير الساحلية التي يساهم في استمرار الفقر فيها عدم الوصول الإقليمي إلى البحر والبُعد الجغرافي عن الأسواق العالمية. ومن ثم فإن لتطوير البنية التحتية وتيسير التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي دور حاسم في تنمية تلك البلدان. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يقدم مساعدات مالية وتقنية لتطوير النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه والهيكل

الأساسي للطاقة، وكذلك المساهمة مالياً في تحديث الجمارك وغيرها من المرافق الرئيسية لتيسير التجارة في البلدان النامية غير الساحلية. ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي نفسه مثال جيد لأهمية التعاون الاقتصادي والتجاري الإقليمي، وتستطيع دوله الأعضاء غير الساحلية أن تشهد على المزايا المستمدة من التكامل الإقليمي.

١٦ - **السيد أشاريا** (نيبال): تكلم بالنيابة عن مجموعة أقل البلدان نمواً، فقال إن برنامج عمل بروكسل يجسد مبدأ تقاسم المسؤولية لأغراض التنمية، مع وجود أهداف والتزامات واضحة يتعين الوفاء بها من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على السواء. غير أن تنفيذ ذلك البرنامج ما زال قاصراً عن تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً وتطلعاتها.

١٧ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أفضل الجهود التي بذلتها أقل البلدان نمواً على مدى السنوات، فإنها تخلفت عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً حيث لا يزال نصف سكانها تقريباً يعيش في فقر مدقع وجوع مستمر. ومن المحبط ملاحظة أن عدد أقل البلدان نمواً قد تزايد بدلاً من أن ينخفض خلال السنوات الماضية، وأن بلدين فقط استطاعا في العقد الحالي الخروج من دائرة أقل البلدان نمواً. وتطرح تلك الحقائق أسئلة حول ما إذا كانت تدابير الدعم الدولي الحالية تعالج بفاعلية القيود الهيكلية التي تعاني منها تلك البلدان وأوجه العجز المعروفة جيداً فيها. كما أن الأزمات المتعددة والمتفاقمة على نحو مشترك بالاقتران مع تأثير متفاوت لتغير المناخ على نحو غير مقبول، قوضت بدرجة خطيرة الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان. فهناك كثير من السكان يقعون تحت خط الفقر، حيث تزايدت البطالة وانخفضت قدرة الحكومة على توفير شبكات الأمان الاجتماعي.

١٨ - وقال إنه على الرغم من أن التنمية مسؤولية رئيسية يتحملها البلد المعني، فإنها يجب أن تصبح مشروعاً جماعياً للجميع في عالم اليوم المترابط والمعولم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يفي مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً بولايته كما وردت في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٣ وأن يسفر عن برنامج عمل طموح وشامل وتطلعي وموجّه نحو تحقيق النتائج. ولذلك يجب على البلدان النامية وشركائها في التنمية المشاركة في الأعمال التحضيرية الموضوعية لذلك المؤتمر.

١٩ - واستطرد قائلاً إن أولويات مجموعة أقل البلدان نمواً واضحة. وهي دعم التنمية البشرية والاقتصادية والقدرات الإنتاجية والهياكل الأساسية، بما فيها الزراعة، واتخاذ تدابير دولية للدعم أقوى لإتمام القيادة والملكية على الصعيد الوطني. وأضاف أن أحد أوجه القصور الواضحة في برنامج عمل بروكسل الافتقار إلى آلية فعالة للرصد. ومن ثم فإن من شأن تنفيذ مثل هذه الآلية أن يساعد على ضمان تحقيق برنامج العمل القادم أهدافه من خلال إيصال نتائجه بسرعة إلى الفقراء. كما ينبغي إنشاء آلية للمساءلة لتضييق الفجوة بين الالتزام والتنفيذ.

٢٠ - وقال إن المجموعة تدعو المجتمع الدولي لضمان تحقيق المؤتمر نتائج ناجحة من خلال عمل تحضيري موضوعي، يشمل مشاركة فعالة لأقل البلدان نمواً نفسها. كما تدعو المجموعة المؤسسات المالية الدولية إلى منح أقل البلدان نمواً وضعاً خاصاً، وتقديم المساعدة اللازمة للمؤتمر. وسيكون من المطلوب أيضاً للمضيّ قُدماً في السنوات القادمة وجود إحساس متجدد بالالتزام تسانده إرادة سياسية قوية وموارد كافية.

٢١ - وتكلم بصفته ممثل نيبال، وهي بلد نام غير ساحلي، فقال إن القيود الجغرافية تضع هذه البلدان في موضع الحرمان، حيث أنها تزيد من تكاليفها التجارية بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة. ومن ثم تحتاج أقل البلدان نمواً إلى

دعم متزايد من جانب المجتمع الدولي يمكن التنبؤ به لمساعدتها على تعزيز قدراتها التجارية.

٢٢ - **السيدة وهاب** (إندونيسيا): تكلمت بالنيابة عن رابطة دول جنوب شرق آسيا التي تؤيد بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن هناك بعض التطورات الإيجابية منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل من عقد مضى. فقد أسفرت الإجراءات التي اتخذتها أقل البلدان نمواً ومعها شركاؤها في التنمية عن نمو اقتصادي واجتماعي. واستطاع بلد واحد الخروج من وضع البلد الأقل نمواً ومن المقرر أن يخرج بَلَدَان آخران من هذا الوضع في المستقبل القريب. بيد أن عوامل كثيرة خارج سيطرة أقل البلدان نمواً أدت إلى تآكل المكاسب التي حققتها تلك البلدان، من بينها التأثير الحاد لأزمتيّ الغذاء والطاقة والأزمة المالية، وكذلك تغير المناخ. كما تعاني تلك البلدان من ضعف القدرة الإنتاجية، مقترناً بتنوع محدود وفرص تجارية ضئيلة، وموارد ضئيلة. وعلى الرغم من أن هذه البلدان تبذل قصارى جهدها، من غير المحتمل أن تحقق معظم أهداف برنامج عمل بروكسل أو الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - وأشار إلى أنه في ضوء تلك الخلفية ينبغي إعادة تأكيد الالتزامات الواردة في برنامج عمل بروكسل لبناء شراكة عالمية حقيقية لصالح التنمية بين حكومات تلك البلدان وشركائها في التنمية وزيادة تعزيزها. ولتسريع التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي وجود تركيز متجدد على تقوية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً ليتسنى مواجهة الصدمات الخارجية؛ وتعزيز تطوير الزراعة، وتقوية تعبئة الموارد؛ وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق؛ وتطوير البنى التحتية، وإدارة تغير المناخ؛ وتعزيز الوصول العام إلى الخدمات الأساسية.

٢٤ - وأشارت إلى أن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً ضروري لمعالجة آلاف التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال التنمية. ومن ثم ترنو بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى اعتماد إطار طموح وشامل وتطلعي وموجّه نحو تحقيق النتائج للعقد القادم.

٢٥ - وقالت إن برنامج عمل ألماتي ظل إطاراً عملياً وسليماً للشراكة مع البلدان النامية في مرحلة الانتقال وشركاء التنمية. إلا أن البلدان النامية غير الساحلية، رغم ما تبذله من جهود، لا تزال مهمشة من حيث التجارة الدولية وتواجه صعوبات في إنشاء نظم نقل عابر. ويزيد من حرمانها الإقليمي البُعد الكبير عن الأسواق العالمية، وعدم ملاءمة الهيكل الأساسي للنقل وإجراءات عبور الحدود المرهقة، وكلها تحول بينها وبين تعزيز التجارة كقاطرة للنمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة. ومن ثم يجب على المجتمع الدولي زيادة الدعم المالي لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تسريع وتيرة التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - **السيد بيير** (هايتي): تكلم بالنيابة عن المجموعة الكاريبية، فقال إن المجموعة تؤيد ما جاء في بياني اليمن، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونيبال، باسم مجموعة أقل البلدان نمواً. وأضاف أنه على الرغم من انتهاء الأزمة الاقتصادية المالية العالمية تقريباً، لا يزال سكان البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، متأثرين بعواقبها. والواقع أن ضعف هذه البلدان آخذ في الازدياد. ويقدَّر بأن عدم الأمن الغذائي العالمي قد زاد بأكثر من ٩ في المائة خلال الأزمة الاقتصادية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، حيث أحدثت الأزمة أيضاً زيادة هائلة في حجم البطالة. كما تواجه أقل البلدان نمواً تنامي الفقر. ولعكس هذا الاتجاه، يقتضي الأمر التركيز على إيجاد الأعمال وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين الحماية الاجتماعية.

٢٧ - وأشار إلى أن اختتام جولة الدوحة يشكل أولوية رئيسية في سياق الحاجة إلى تعزيز الدعم التجاري لأقل البلدان نمواً. ومن المهم ضرورة أن تستفيد تلك البلدان من زيادة فرص الوصول التفضيلي إلى الأسواق، بالمقارنة مع غيرها من البلدان، لكي تعوض جزئياً أوجه الحرمان فيها. وعلاوة على ذلك، ينبغي طبقاً للالتزامات المقدمة في عام ٢٠٠٥، أن تلغي البلدان المتقدمة النمو جميع إعاناتها بحلول عام ٢٠١٣، لا سيما تلك المتعلقة بالمنتجات الزراعية، التي تشوّه بشدة التجارة والإنتاج الزراعي في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن تغير المناخ يعرّض الزراعة للخطر في أقل البلدان نمواً، وهي سند رئيسي لاقتصاداتها. والسبيل الوحيد هو وجود نهج شامل لتمكين تلك البلدان من أن تأخذ طريق التنمية المستدامة لا سيما وأن الصعوبات التي تواجهها مترابطة. ومن ثم تدعو الحاجة إلى صفقة خضراء جديدة من أجل أقل البلدان نمواً، مع استثمار عام في الطاقة المتجددة ليتسنى تحقيق وفورات الحجم. كما ينبغي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في أنشطة صديقة للبيئة.

٢٩ - وقال إن الزلزال المخرّب الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ دمَّر بصورة خطيرة اقتصاد هايتي وبنيتها التحتية المادية الهشة بالفعل. وطبقاً لتقرير الأمين العام، بلغت الخسائر المالية وحدها ما يعادل ٥٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لهايتي. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، عُقد في مقر الأمم المتحدة اجتماع للمانحين الرئيسيين للمساعدة في إعادة بناء هايتي، أسفر عن تعهدات بنحو ٩,٩ بليون دولار على مدى ثلاث سنوات. وأضاف أنه مع امتنان المجموعة الكاريبية للتضامن المتزايد من جانب المجتمع الدولي، فإنها ترغب في التأكيد أيضاً على أن إعمار هايتي مهمة عاجلة لا يمكن إنجازها دون تقديم المعونة الموعود بها.

٣٠ - ومضى قائلاً إنه لما كان أقل البلدان نمواً يعتمد على الموارد المالية الخارجية، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة بالنسبة لتلك البلدان. وفي عام ٢٠٠٥، أثناء قمة مجموعة الثمانية في غلين إيغلز، تعهدت البلدان متقدمة النمو بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. ومن شأن الزيادة الموعودة مساعدة أقل البلدان نمواً على معالجة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ومع ذلك، طبقاً لتقرير الأمين العام (A/65/80-E/2010/77)، لم يتجاوز صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية في عام ٢٠٠٩ المقدمة إلى أفريقيا بالقيمة الحقيقية نسبة ٣ في المائة على امتداد عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، خفَّض عدد من المانحين المساعدة الإنمائية الرسمية أو قرر تأجيل تنفيذ التزاماته.

٣١ - ودعا المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لأقل البلدان نمواً وإبداء مرونة أكبر تسمح بتدخلات سريعة وملائمة تشمل اعتماد تدابير دورية قطرية. وأضاف أن الأمر ما زال يستلزم سرعة وجود برنامج تحفيز عالمي لأقل البلدان نمواً ليتسنى منع انخفاض طويل الأجل للنمو ناتج عن الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى فسحة من الوقت لكي تؤتي سياساتها المالية والتجارية والاقتصادية الكلية ثمارها حيث أنها تسعى إلى تحقيق أهدافها الإنمائية.

٣٢ - وأشار إلى أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في تنمية الدول أعضاء المجموعة الكاريبية وضرورة أن يركز على أوجه الضعف في كل واحدة من أقل البلدان نمواً، وبخاصة اعتمادها على الموارد الخارجية ونقص رأس المال البشري والتعرّض لأخطار تغير المناخ. وأضاف أنه من المهم مساعدة أقل البلدان نمواً في بناء قدراتها اللازمة لتنفيذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه الضعف فيها.

٣٣ - **السيد بارتولوزي** (باراغواي): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال أنه على الرغم من أن

الأزمة الاقتصادية ربما تكون قد انتهت، فإن تأثيرها لا يزال محسوساً بشدة في البلدان النامية، لا سيما تلك ذات الاقتصادات بالغة الضعف. وأضاف أن الأداء الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية لم يكن متساوياً بسبب انخفاض التجارة بأكثر من ١٣ في المائة من حيث الحجم وبأكثر من ٢٣ في المائة من حيث القيمة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، إلى جانب انخفاض أسعار السلع الأساسية. وفي حين تدرك تلك البلدان أن التجارة يجب أن تكون قاطرة التنمية، فإنها تعاني من أضرار جغرافية بسبب حرمانها من الوصول إلى التجارة البحرية وانفصالها عن الأسواق الدولية الرئيسية بمسافات كبيرة، بالإضافة إلى النقص في البنية التحتية للنقل. وفي هذا السياق، فإن انكماش الصادرات، واتساع الفجوات المالية، والصعوبات في الحصول على التمويل جميعها عوامل تسهم في تزايد مشاكلها الاقتصادية. ومن ثم ينبغي أن تأخذ التجارة دوراً رئيسياً في تنمية اقتصاداتها.

٣٤ - وطالب بأن تظهر البلدان المتقدمة النمو المرونة والإرادة السياسية اللازمة لإنجاز جولة الدوحة. وأضاف أن تخفيض الإعانات الزراعية في البلدان متقدمة النمو أو إزالتها والتحسينات في الوصول إلى الأسواق غير الزراعية سيعود إيجابياً بالنفع على البلدان النامية غير الساحلية.

٣٥ - وأشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال أساسية، لا سيما لتلك البلدان النامية ذات الموارد المحلية المحدودة. وبالتالي ينبغي تحسين حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ونوعيتها بصورة كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة لصالح التجارة مفهومان منفصلان: ولا ينبغي استخدام أي منهما بما يلحق الضرر بالآخر.

٣٦ - وقال إن تغير المناخ يشكل خطراً جسيماً للبلدان النامية غير الساحلية، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. والواقع أن تغير المناخ قد فاقم من تدهور الأرض والتصحر وإزالة الغابات.

٣٧ - وأشار إلى أنه من أجل التعامل مع تغير المناخ، يجب أن تعتمد البلدان النامية غير الساحلية تدابير للتخفيف والتكيف على السواء. وفي هذا السياق يجب أن يقدم المجتمع الدولي الدعم من خلال الموارد المالية وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرة.

٣٨ - وقال إن الأزمات المتعددة أظهرت حاجة البلدان النامية غير الساحلية إلى تحويل اقتصاداتها وتوسيع نطاقها لتصبح أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي تحسين التصدي للصدمات الخارجية وتحقيق أكبر قدر من النمو الاقتصادي. كما أن تحقيق أهداف وأولويات برنامج عمل ألماتي على نحو فعال وفي حينه من شأنه أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية على المضيّ قُدماً صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩ - **السيد موانيولا** (ملاوي): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال أنه ما زال للأزمة الاقتصادية تأثير كبير على البلدان الأفريقية، لا سيما تلك الدول ذات الاقتصادات الأكثر ضعفاً. كما أن انهيار التجارة مقترناً بانخفاض أسعار السلع الأساسية، قد أسفر عن أداء اقتصادي غير متكافئ في القارة.

٤٠ - ومضى قائلاً حيث أن التجارة هي القوة المحركة للنمو الاقتصادي والتنمية، فإن عدم التقدم في جولة الدوحة موضع قلق كبير. ومعظم البلدان الأفريقية غير ساحلية ومن ثم فإنها محرومة من الوصول إلى التجارة البحرية وبعيدة عن الأسواق الدولية الرئيسية وتعاني من نقص الهياكل الأساسية للنقل.

٤١ - وأشار إلى أن الاقتصادات الأفريقية تواجه انكماشاً في الصادرات واتساعاً في الفجوات المالية وعقبات في الوصول إلى التمويل، بالإضافة إلى صعوبات أخرى. وفي

هذا الصدد، يجب على البلدان متقدمة النمو إظهار المرونة والإرادة السياسية اللازمة لاختتام جولة الدوحة، وينبغي أن تخفض البلدان متقدمة النمو إعاناتها الزراعية أو إزالتها. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين الوصول إلى الأسواق غير الزراعية سيعود إيجابياً بالنفع على البلدان النامية غير الساحلية. ومن المهم أيضاً التأكيد على أهمية تحسين حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ونوعيتها بصورة كبيرة، دون إلحاق الضرر بمبادرات المعونة لصالح التجارة.

٤٢ - وقال إن تغير المناخ فاقم من تدهور الأرض والتصحر وإزالة الغابات في كثير من البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، يلزم أن تتخذ مجموعة الدول الأفريقية تدابير للتخفيف والتكيف، ويجب أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل من خلال الموارد المالية التي يمكن الاعتماد عليها، وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرة.

٤٣ - وأشار إلى أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أظهرت حاجة البلدان الأفريقية الملحّة إلى تحويل اقتصاداتها استراتيجياً وتوسيع قاعدتها الإنتاجية ليتسنى تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وبناء المرونة لمواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي المستدام. كما أن التنفيذ الفعال في حينه لبرنامج عمل ألماتي سيسهم مباشرة في ذلك الاتجاه الاستراتيجي للسياسات، وسيساعد البلدان الأفريقية على إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٤ - **السيدة وانغ هونغبو** (الصين): قالت إنه يجب أن يظهر المجتمع الدولي روح الشراكة في تنفيذ الاستنتاجات الواردة في وثيقة الاجتماع العام رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يفي بالتزاماته بشأن تمويل التنمية، بما في ذلك ما ورد في إطار توافق آراء مونتيري، وأن يدعم جهود أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. كما يجب أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة التي يتيحها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً لكي يعيد تأكيد التزاماته السياسية ولزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن تعطي نتائج ذلك المؤتمر الأولوية للأدوار الإيجابية للتجارة والاستثمار وتخفيف عبء الدين وتقوية مجموعة تدابير الدعم لصالح أقل البلدان نمواً والمساعدة في بناء قدراتها لأغراض التنمية المستدامة.

٤٥ - وأشارت إلى التقدم المحرز منذ اعتماد برنامج عمل ألماتي بشأن زيادة المعونة وتخفيض الدين الأجنبي وتحسين التعليم في البلدان النامية غير الساحلية. غير أنه لما كانت تلك البلدان ربما لا تزال عاجزة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حينه، فإنه ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الجهود المبذولة لتحسين بنيتها التحتية، وأن يعزز بقوة تعاونه بشأن النقل العابر والنقل الإقليمي وأن يشجع مشاركة القطاع الخاص في بناء البنية التحتية، وأن يعزز الربط بين خطوط السكك الحديدية وشبكات الطرق السريعة داخل الإقليم، وأن يزيد كثيراً من نصيب البنية التحتية في الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية. كما يجب على المجتمع الدولي تعزيز التسهيلات التجارية الدولية والإقليمية، وتوسيع نطاق ترتيبات الأفضلية التجارية لصالح أقل البلدان نمواً، وأن يساعد في بناء قدرة تلك البلدان على الاستفادة من التدابير التفضيلية التجارية، وزيادة حصتها في التجارة الدولية.

٤٦ - وقالت إن الصين ستواصل تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً وإلى البلدان النامية طبقاً لمبادئ المشاورات على قدم المساواة والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة.

٤٧ - **السيد فارياس** (البرازيل): قال إن تجربة بلده بيَّنت أن بالإمكان تخفيف العواقب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الركود العالمي عندما لا يقتصر الأمر على الحفاظ على

سياسات الحماية الاجتماعية بل يمتد ليشمل أيضاً مواجهة التحديات. وبالإضافة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، فإن السياسات الرامية إلى الاحتواء الاجتماعي توفر أيضاً أساساً موثوقاً به للنمو المطرد. ومن ثم ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي والتقني للسياسات الوطنية الموجهة صوب إيجاد الدخل وتحقيق فرص العمل. كما ينبغي أن يزيد من تدابير الحماية الاجتماعية كبرامج التغذية في المدارس والدفع نقداً مقابل العمل والتحويلات النقدية المشروطة والتأمين ضد المخاطر المتعلقة بالإنتاج الزراعي وبالصحة.

٤٨ - ومضى قائلاً إنه لما كانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي لمعظم أقل البلدان نمواً، فلا بد من تدعيم الإنتاجية الزراعية. وحيث أن وصول السلع إلى السوق معفاة من الرسوم والحصص خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنه يجب أن يكون ذلك مصحوباً بإزالة الحواجز غير التعريفية. كما أن التحرير الفعلي للزراعة بما في ذلك إزالة الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة، إجراء حاسم طويل الأجل لضمان تنمية أقل البلدان نمواً.

٤٩ - وأشار إلى أن اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية أقل كثيراً من الالتزامات المتفق عليها. ومن ثم يجب أن يفي المانحون بتلك الالتزامات واتخاذ تدابير لتحسين الملكية المحلية والشفافية والمساءلة في البلدان النامية على سبيل الأولوية.

٥٠ - وقال إنه في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً لاستنباط خطة عمل جديدة متوازنة ومتسقة تحدد أهدافاً واضحة لكل من الحكومات الوطنية في أقل البلدان نمواً ولشركائها في التنمية، لا سيما المانحين. كما يجب ابتكار وتنفيذ تدابير تكفل انتقال سلس للبلدان الخارجة من وضع بلدان أقل نمواً لمنع تخفيض تدفقات المعونة أو انقطاعها.

٥١ - وأضاف قائلاً إن حكومة البرازيل تواصل العمل مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي لتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان غير الساحلية في المنطقة، مع ملاحظة وجود مبادرة من أجل تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية جار تنفيذها للإسهام في تحقيق أهداف برنامج عمل ألماتي. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء فريق عامل معني بالبنية التحتية كجزء من اتحاد دول أمريكا الجنوبية لدراسة مشاريع التكامل وفرص التمويل.

٥٢ - **السيدة إيسلر** (سويسرا): قالت إن سويسرا تولي أهمية كبيرة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. فالتنمية واحترام حقوق الإنسان والسلم والأمن مترابطون ارتباطاً وثيقاً، والوصول إلى العدالة وحماية الكرامة وحقوق الإنسان ومكافحة التمييز والاستبعاد عناصر رئيسية في الحوكمة الرشيدة.

٥٣ - وأضافت تقول إنه طبقاً للبنك الدولي، فإن ١٩ من أقل البلدان نمواً دول هشة تعاني من ضعف القدرة المؤسسية وفقر الحوكمة وعدم الاستقرار السياسي وكثير منها متأثر بالصراع أو العنف المسلح الجاري. ويجب تنفيذ تدابير تتواءم تحديداً مع تلك الأوضاع ليتسنى تقديم الخدمات الأساسية والتصدي للأسباب الجذرية للصراع والعنف، وضمان السلام الدائم وسيادة القانون وقيام المؤسسات الوطنية الكفؤة. ولمواجهة عواقب الأزمة الاقتصادية والمالية وأزمة الأغذية الأخيرة، يجب أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لتنويع اقتصاداتها وقطاعاتها الزراعية، لا سيما من خلال تطوير سلاسل القيم.

٥٤ - وأشارت إلى أن حكومتها ملتزمة بوجه خاص بتقوية القدرة التجارية لأقل البلدان نمواً. وهدفها هو تعزيز التجارة المستدامة من خلال دعم المنتجين في تنفيذ معايير طوعية للاستدامة، كتلك المتعلقة بالتجارة المنصفة.

٥٥ - وقالت إن تنفيذ مثل هذه المعايير سيفتح أسواقاً جديدة. وأضافت أن سويسرا توفر وصول السلع الواردة من أقل البلدان نمواً معفاة من الرسوم الجمركية والحصص. ومع ذلك، فإن تحرير التجارة وحده ليس كافياً، ويجب استخدامه بأسلوب مستدام ومتكامل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بأكملها. وفي هذا الصدد، تدعم سويسرا مبادرات مثل الإطار المتكامل المعزز لأقل البلدان نمواً ومجموعة الرؤساء التنفيذيين في المجلس المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية. وأشارت إلى تزايد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب.

٥٦ - وأضافت قائلة إنه لتجنب الاستبعاد ومكافحة الفقر المدقع، يجب أن تنفذ أقل البلدان نمواً سياسات فعالة موالية للفقراء من بينها نظم الرعاية الاجتماعية وبرامج التنمية الاقتصادية المحلية. ويتساوى في الأهمية وجود تعليم شامل وفعال، ومرافق صحية رفيعة النوعية يمكن الوصول إليها ومياه شرب نظيفة للجميع وبنية تحتية أساسية للنقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. وجميعها يتطلب دولة قادرة وكفؤة ومسؤولة تعمل بنشاط في تعزيز التنمية، بالإضافة إلى وجود قطاع خاص دينامي ومجتمع مدني نشيط. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التدابير.

٥٧ - **السيد أباي** (إثيوبيا): قال إن برنامج العمل الذي من المقرر أن يُستمد من مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في اسطنبول ينبغي النظر إليه كخارطة طريق لتحديد أولويات الاهتمامات الإنمائية لتلك البلدان. ومن الأهمية بمكان تقييم احتياجات أقل البلدان نمواً جميعاً، والاستعراضات الإقليمية التي أُجريت بالفعل ونتائج جميع الأحداث التحضيرية التي عُقدت من أجل المؤتمر.

٥٨ - وأضاف قائلاً إنه لما كان معظم أقل البلدان نمواً يقع في أفريقيا، فإنه ينبغي أن تظل تلك القارة المهمشة موضع تركيز برنامج عمل اسطنبول الذي يجب أن يتضمن التزامات محددة لتدعيم إنتاج أفريقيا الزراعي وبناء قدرتها المؤسسية وزيادة وصول منتجات أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق. ويلزم اتخاذ إجراء عاجل لمساعدة البلدان الأفريقية جنوب الصحراء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الأهداف ٤ و ٥ و ٦.

٥٩ - وأشار إلى أنه في ضوء الخطر المرتبط بالتحول الأخير للمساعدة الإنمائية عن تمويل حوافظ القطاعات الاجتماعية، يجب أن يدرك شركاء التنمية أن الحفاظ على مخصصات موارد متوازنة ضروري لكي تواصل أقل البلدان نمواً تحقيق النمو المطرد الذي يمكِّنها من تحقيق الأداء الاقتصادي الثابت والتقدم الاجتماعي المستقر على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فإن مصادر التمويل البديلة للتنمية ليست عوضاً عن المساعدة الإنمائية التقليدية، التي يجب أن تكون ملائمة يمكن التنبؤ بها.

٦٠ - وقال إن التأثير الناجم عن تغير المناخ وتدابير السياسات الدولية لدعم أقل البلدان نمواً في تنفيذ استراتيجيات للتكيف والتخفيف يجب أن تنعكس على نحو ملائم في الوثيقة الختامية لمؤتمر اسطنبول. وعلاوة على ذلك، لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على معالجة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، يجب اتخاذ خطوات في حينه لدعم استثماراتها في البنية التحتية وتحسين وصولها إلى الأسواق الدولية، بما في ذلك عن طريق موانئ منشأة جيداً.

٦١ - **السيد رجب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن إنشاء نظام فعال للنقل العابر يتسم بالكفاءة، يمثل أولوية عليا للبلدان النامية غير الساحلية ولبلدان العبور النامية، حيث إنه أساسي لنموها الاقتصادي. وفي هذا الصدد،

يشكل برنامج عمل ألماتي إطاراً أساسياً للشراكة الحقيقية بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية وشركائهما في التنمية. وأضاف أن تضاريس بلده الجبلية لم تمنعها من أن تكون جزءاً من طريق تجاري رئيسي في المنطقة. وأشار إلى أن حكومته استثمرت، في العقود الثلاثة الماضية، على نحو كبير في مشاريع بناء الطرق والسكك الحديدية وربطت مناطق بعيدة بالمدن الرئيسية. وبمساعدة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عقدت جمهورية إيران الإسلامية ورشتيّ عمل بشأن تيسير النقل بالسكك الحديدية والنقل البري العابر، وهي بصدد الانضمام إلى برنامج ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا بغية تنفيذ تدابير التيسير التجاري على نحو فعال.

٦٢ - وقال إن جمهورية إيران الإسلامية، كبلد عبور نام تحتاج إلى مزيد من الاستثمار والمعونة المالية من المانحين والمؤسسات المالية الدولية ووكالات المساعدة الإنمائية لمعالجة التحديات التي تواجهها في مجال التنمية وصيانة طرقها للنقل المتعدد الوسائط.

٦٣ - **السيد كورمان** (تركيا): قال إنه يجب على المجتمع الدولي الاستفادة من برنامج عمل بروكسل والاتفاق على نهج إنمائي جديد يضع في الحسبان السياق العالمي الجديد. وأشار إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيُعقد في اسطنبول، ينبغي أن يتضمن سياسات محددة لتعزيز مرونة أقل البلدان نمواً من خلال تحسين قدراتها الإنتاجية والمؤسسية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان الاستفادة من الإمكانيات البشرية لتلك البلدان بتعزيز الحصول على التعليم، لا سيما التدريب المهني.

٦٤ - وأضاف قائلاً إنه لما كانت قدرة أقل البلدان نمواً على البحث والابتكار محدودة، فإنه من المهم تيسير اكتساب التكنولوجيا في تلك البلدان ونقلها وتطويرها وضمان التعاون في مجاليّ العلم والتكنولوجيا وفي البحث والتطوير أيضاً. وفي هذا الصدد، فإن مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية في تركيا بالاشتراك مع رابطة ''منظمات البحث والأعمال التركية'' غير الهادفة للربح، سوف يستضيف أحد الأحداث التي تسبق مؤتمر اسطنبول، يتم تنظيمه بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، من أجل تعيين الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً ومناقشة المسائل المتعلقة بالعمل في المستقبل. وأعرب عن أمل حكومته في أن تأخذ هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها زمام المبادرة في تنظيم أحداث تحضيرية أخرى من هذا القبيل وعن ترحيبها بالعمل الذي تقوم به مجموعة الشخصيات البارزة التي ستسهم دون شك في إذكاء الوعي العام وتعبئة الزخم السياسي للمؤتمر.

٦٥ - وقال إن القطاع الخاص والمجتمع المدني يقومان بدور حاسم في دعم الجهود الحكومية المبذولة في سبيل العقد الإنمائي الجديد لأقل البلدان نمواً. كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هامة في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، سيشارك القطاع الخاص التركي بنشاط أثناء المؤتمر في تنظيم أحداث بشأن التجارة والاستثمار وشراكات الأعمال ليتسنى استكشاف مسارات إضافية للتعاون.

٦٦ - **السيدة شانسامران** (تايلند): قالت إن حكومتها ملتزمة بالشراكة العالمية لأغراض التنمية. ومن ثم فإنها تنفذ برنامجاً للتعاون التقني مع البلدان المجاورة لتعزيز النمو المطرد، كما تسعى لتقاسم أفضل الممارسات مع غيرها من البلدان النامية في أنحاء العالم. وأضافت أن تايلند واصلت تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، كما قدمت، منذ عام ١٩٩٢، مِنحاً وقروضاً ميسرة الشروط لمساعدة أقل البلدان نمواً، لا سيما في مجالات البنية التحتية والمرافق العامة والطاقة والصحة العامة والتعليم. كما تشارك بنشاط في التعاون الثلاثي مع بلدان الجنوب، وساهمت مع اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تطوير التوجيه المناسب للسياسات المتعلقة بأقل البلدان نمواً. وبعد أن لاحظت مع التقدير الوثيقة الختامية للحوار رفيع المستوى لسياسات بلدان آسيا والمحيط الهادئ بشأن برنامج عمل بروكسل المعني بأقل البلدان نمواً، أعربت عن الأمل في أن يتم أيضاً معالجة المسائل الواردة في هذا الحوار أثناء المؤتمر الذي سيُعقد في اسطنبول.

٦٧ - وأضافت قائلة إن تايلند تعطي أولوية عليا للربط بين شبكات النقل دعماً للتكامل الأقاليمي وداخل الإقليم على السواء. وتتعاون بنشاط مع الأعضاء الآخرين في رابطة دول جنوب شرق آسيا وكذلك مع شركاء التنمية، لتعزيز الربط الإقليمي بين بلدان رابطة جنوب شرق آسيا، كما تدعم بقوة زيادة خيارات النقل في المنطقة لتحقيق الفوائد الاقتصادية وتيسير التعاون الإقليمي في مجالات كالسياحة والتجارة والاستثمار والتبادل الثقافي وتبادل المعلومات والطاقة؛ ولا تزال تعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية لتنفيذ شبكات الطرق السريعة والسكك الحديدية في آسيا.

٦٨ - وقالت إن تايلند كمُصَدِّر رئيسي للأغذية تعمل مع البلدان المجاورة من خلال استراتيجية للتعاون الإقليمي من أجل تعزيز التعاون الزراعي والصناعي. والهدف هو تقليص الفجوات الإنمائية داخل المنطقة، بما في ذلك عن طريق برامج كالزراعة التعاقدية.

٦٩ - وأشارت أخيراً إلى أنه لما كانت الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال حاسمة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، فإنها على ثقة من أن البلدان متقدمة النمو التي تعهدت بزيادة التزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة سوف تسعى جاهدة لتحقيق تلك الغاية.

٧٠ - **السيدة بورغيس** (تيمور - ليشتي): قالت إنه على أعتاب مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، يتعين الملاحظة بأن التقدم في تلك البلدان لا يزال غير متكافئ بل وغير ملائم. ومع اقتراب نهاية العقد المتعلق ببرنامج عمل بروكسل، لا تزال أقل البلدان نمواً تواجه عقبات تعترض سبيل التنمية فيها كالجوع وتغير المناخ والفقر والآثار الضارة الناجمة عن الأزمات العالمية. وقد أثر ذلك سلبياً على التجارة والموارد المتاحة لتنفيذ برنامج العمل المشار إليه آنفاً. ولم تقتصر معاناة أقل البلدان نمواً على التأثيرات المعاكسة بالغة السوء الناتجة عن الصدمات الخارجية، بل شملت أيضاً الافتقار إلى آليات استيعابية فعالة.

٧١ - وأشارت إلى أهمية الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً. وأضافت أن المشاكل العالمية والإقليمية تتطلب حلولاً متكافئة، لا سيما وأن الاقتصادات الوطنية أصبحت متشابكة ولا تنفصل عن النظام الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، فإن تيمور - ليشتي تتحمل المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتدرك أن لديها مزيداً من العمل الذي يجب أن تقوم به بنفسها. وفي هذا الصدد، طبقاً لآخر تقارير البنك الدولي، انخفض الفقر في تيمور - ليشتي بنسبة ٩ في المائة في السنوات الثلاث الماضية.

٧٢ - وقالت إنه في حين زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً خلال العقد الماضي، لا يزال أغلبية المانحين بعيدين عن بلوغ الهدف الذي حدده برنامج عمل بروكسل الذي يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة. وأضافت أن دعم أقل البلدان نمواً ليس عملاً خيرياً بل استثماراً هاماً في المستقبل، فهذه البلدان لديها إمكانيات كبيرة من حيث تحقيق الأمن العالمي والتنمية المستدامة.

٧٣ - وأشارت إلى أن أقل البلدان نمواً تمثل اختباراً للتعامل مع تغير المناخ وتطويعه. وعلاوة على ذلك، فإن لديها عموماً موارد طبيعية غزيرة، يمكن استخدامها لإنشاء صناعات وطاقة خضراء جديدة. غير أن تغير المناخ يهدد كل

جانب من جوانب التنمية فيها. وجهود التخفيف والتكيف تحوّل مسار موارد قيّمة يمكن الاستفادة منها في التنمية، بما في ذلك التعليم والبنية التحتية وبناء القدرة الوطنية.

٧٤ - واستطردت قائلة إنه ينبغي التعامل مع مؤتمر اسطنبول القادم بعقلية تؤمن بأن هناك عمل كثير ما زال يتعين القيام به. كما ينبغي الاستفادة في المؤتمر من الزخم الإيجابي المتولد مؤخراً، بغية تحقيق نتائج جيدة تتيح إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٧٥ - **السيدة بالي** (توغو): قالت إن تنفيذ برنامج عمل بروكسل أسفر عن نتائج مختلطة. ففي حين أحرزت أقل البلدان نمواً تقدماً في بعض المجالات، أشار التوافق العام في الآراء إلى أن أداء تلك البلدان كان أقل كثيراً من التوقعات. ومن المحبط أيضاً الملاحظة بأن أقل البلدان نمواً تواجه صعوبة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويرجع ذلك إلى أن تلك البلدان تعاني حالياً من قيود هيكلية فضلاً عن نقص حاد في الموارد المالية اللازمة لتمويل جهودها الإنمائية. كما أن أزمتيّ الغذاء والطاقة والأزمة الاقتصادية والمالية وكذلك الآثار الضارة لتغير المناخ، فاقمت كثيراً من هشاشة الأوضاع فيها.

٧٦ - وأشارت إلى أنه لما كانت أقل البلدان نمواً بلداناً ضعيفة اقتصادياً، فإنها لن تتمكن من تحقيق التنمية بمفردها. ومن ثم يلزم أن يقدم لها شركاؤها في التنمية مساعدة مالية كافية يمكن التنبؤ بها لتمكينها من التغلب على التوترات السياسية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٧ - ومضت تقول إنه على الرغم من الصعوبات المختلفة التي واجهتها توغو، فإنها أحرزت بعض التقدم في مجالات التعليم والصحة لا سيما في مكافحة مرض الإيدز. كما وضعت خطة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ لتحسين الأحوال المعيشية لسكانها. وتستند تلك الخطة إلى استراتيجية متعددة الجوانب تشمل إجراءات في الأجل القصير والمتوسط والطويل ترمي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد.

٧٨ - **السيد راجا** (الهند): قال إن تحقيق نمو عالمي مُنصف ومطرد يقتضي تقاسم ثمار التنمية والتقدم فيما بين البلدان. واسترشاداً بهذا الإيمان، واصلت الهند تقديم دعمها الثابت لتعزيز عملية التنمية في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية غير الساحلية.

٧٩ - وأضاف قائلاً إنه بينما يقدِّر العالم منجزات برنامج عمل بروكسل، فإن نجاح ذلك البرنامج كان فيما يبدو جزئياً فقط. وفي حين حقق عدد من أقل البلدان نمواً قدراً من النمو في الناتج القومي الإجمالي، لم يترجم ذلك إلى الحد من الفقر. والأكثر أهمية إنه لم يتم معالجة الضعف الهيكلي في اقتصادات تلك البلدان وقلة حيلتها في التصدي للصدمات الخارجية. وقد بذلت أقل البلدان نمواً جهوداً رئيسية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لكن الأزمات المالية وأزمتيّ الغذاء والطاقة عكست مكاسبها الإنمائية.

٨٠ - وأشار إلى أن أقل البلدان نمواً في سباق مع الزمن لدعم أمنها الغذائي، مع التسليم بزيادة سكانها في المناطق الحضرية بسرعة وانخفاض إنتاجيتها الزراعية. وهناك ٣٣ بلداً يعاني من حالة دائمة لعدم الأمن الغذائي، من بينها ٢٢ بلداً من أقل البلدان نمواً.

٨١ - وقال إنه على الرغم من بعض التنويع مؤخراً في الأسواق، فإن حصة الصادرات العالمية لأقل البلدان نمواً لم تتجاوز ١ في المائة. ومن ثم فإنه من الأمور الملحة تعزيز مشاركة تلك البلدان في شبكة التجارة العالمية من خلال التنفيذ الكامل لوصول السلع إلى الأسواق معفاة من الرسوم والحصص. كما أن نتائج جولة الدوحة الموجهة نحو التنمية أساسية في زيادة دعم تلك البلدان ومشاركتها في التجارة العالمية.

٨٢ - ومضى قائلاً إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية زادت من حالة ديون أقل البلدان نمواً سوءاً. ومن ثم تدعو الهند المؤسسات المالية الدولية والبلدان المتقدمة النمو لتقديم تخفيف عاجل لعبء الدين وإتاحة تمويل بشروط ميسرة لتحفيز النمو الاقتصادي والاستثمار في تلك البلدان. كما تدعو لمنح البلدان النامية دوراً أكبر ومشاركة فعالة في مؤسسات بريتون وودز.

٨٣ - وقال إن تغير المناخ يشكل عقبة خطيرة للتنمية في أقل البلدان نمواً، التي تحتاج إلى دعم مالي وتكنولوجي عاجل للاضطلاع باستراتيجيات التخفيف والتكيف.

٨٤ - وطالب بإعادة التفكير في استراتيجية المشاركة مع أقل البلدان نمواً. ودعا إلى إيلاء أقصى الاهتمام بتعبئة الموارد الكافية وتوسيع نطاق تدابير الدعم الدولي لسد فجوة التمويل الضخمة للتنمية في تلك البلدان. كما يجب على البلدان الوفاء بالتزامها بتزويد أقل البلدان نمواً بنسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية. وأشار إلى أن نقل التكنولوجيا وبناء القدرة وتدابير الدعم الاقتصادي الإضافية هامة على حد سواء.

٨٥ - وقال إن الهند ظلت ثابتة في دعمها الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال تقاسم تجاربها الإنمائية ومواردها التكنولوجية وخبراتها مع تلك البلدان. كما قدمت الهند مساعدات بلغت قيمتها ١,٢ بليون دولار لإعادة إعمار أفغانستان وقدمت قروضاً تساهلية ومِنحاً بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى عدد آخر من أقل البلدان نمواً. كما استثمرت الشركات الهندية أكثر من ١٥ بليون دولار في تطوير البنية التحتية لأقل البلدان نمواً في أفريقيا.

٨٦ - وقال إن الهند، وفاءً بالتزامها لمنظمة التجارة العالمية، قدمت إلى أقل البلدان نمواً جميعاً خطة أفضليات تعريفية للإعفاء من الرسوم الجمركية بدءاً من نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ولتحفيز التجارة الثنائية، قدمت لأقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠٠٣ خطوط ائتمان بمبلغ ٤ بلايين دولار.

٨٧ - وأضاف قائلاً إن برنامج عمل ألماتي لأقل البلدان نمواً أسفر عن إقرار واضح بالحاجة إلى الدعم الدولي المطرد لمعالجة الاحتياجات الخاصة لتلك البلدان. وتدفع البلدان النامية غير الساحلية، في المتوسط، في نقل صادراتها وخدمات التأمين عليها ضِعف ما يدفعه غيرها من البلدان النامية وأكثر من ثلاثة أضعاف ما تدفعه البلدان متقدمة النمو. ومن ثم يجب أن يعمل المجتمع الدولي على تقديم خدمات النقل والاتصال الكفؤة إلى البلدان النامية غير الساحلية لتعويضها عما تلاقيه من صعوبات وتكاليف في النقل العابر والوصول إلى الموانئ. ومن المهم بالمثل ضرورة أن يعالج أي حل فعال القيود التي تواجه بلدان العبور النامية المتاخمة للبلدان النامية غير الساحلية.

٨٨ - وأشار إلى أن الهند، التي لها اتفاقات ثنائية خاصة مع جيرانها من البلدان غير الساحلية لتيسير عبور سلعها عن طريق أراضيها، تولي أهمية قصوى لزيادة تقوية روابطها مع تلك البلدان، بما في ذلك من خلال المبادرات الإقليمية.

٨٩ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن أقل البلدان نمواً لا تزال تواجه معوقات وقيود هيكلية في جهودها الإنمائية ولا تزال عُرضة إلى حد كبير للصدمات الخارجية. ولما كان العام الحالي يشهد نهاية عقد برنامج عمل بروكسل، فإن لدى بنغلاديش قلق عميق إزاء التقدم غير الكافي المحرز لتحقيق أهداف البرنامج، لا سيما فيما يتعلق بالفقر والجوع والمساواة بين الجنسين والوفيات النفاسية. أما الأزمات العالمية في مجالات المالية والنفط والغذاء والمناخ، فإنها قوضت بوضوح التنمية في أقل البلدان نمواً، حيث لا يزال عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع مرتفعاً بدرجة مزعجة وبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية غير مؤكد.

٩٠ - وأشار إلى أن أقل البلدان نمواً المهمشة في التجارة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب مهمشة أيضاً بصورة

متزايدة في التجارة بين بلدان الجنوب. بيد أن المبادرة المقدمة من بعض البلدان النامية من أجل وصول السلع إلى الأسواق معفاة من الرسوم والحصص هي موضع الترحيب. ويجب على البلدان النامية الأخرى أن تحذو حذوها. وأضاف أن أقل البلدان نمواً في حاجة ماسة إلى بناء القدرة فيما يتعلق بالتجارة. وينبغي، على وجه الخصوص، أن تدعم مبادرة المعونة لصالح التجارة تلك البلدان لمعالجة ما تواجهه من قيود على صعيد العرض وتحديات تآكل الأفضليات. وعلاوة على ذلك، يلزم على نحو ملائم تمويل الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً وتبسيط انضمام تلك البلدان إلى منظمة التجارة العالمية.

٩١ - وقال إنه منذ عام ١٩٩٠، لم تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً ٠,٠٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان متقدمة النمو، مقارنة مع نسبة ٠,٢ الموعود بها. ومن ثم يجب على البلدان متقدمة النمو الوفاء بالتزامها تقديم ما يعادل ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُمنح هذه المساعدة كدعم مباشر للميزانية بطريقة مرنة يمكن التنبؤ بها، لا سيما وأنه ما زال يتعين على شركاء التنمية وضع هدف وأساس واضح لتقديم المعونة عبر البلدان. والواقع أن المشروطية وعدم القدرة على التنبؤ وتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية جميعها عقبات خطيرة لضمان فاعلية المعونة. كما أن توزيع المعونة مُركَّز على نحو ضيق غالباً ولا يفضي بصورة كافية إلى إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً.

٩٢ - ومضى قائلاً إنه مع الترحيب بتخفيف عبء الدين بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والإفراج عن بعض الموارد للحد من الفقر ودعم التنمية البشرية، فإن أقل البلدان نمواً ليس جميعها أهل للشمول بهاتين المبادرتين. ولذلك يجب توسيع نطاق هاتين المبادرتين ليشمل بقية أقل البلدان نمواً. كما ينبغي دون إبطاء شطب جميع الديون الثنائية والديون متعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نمواً. ويجب أيضاً أن تشمل التدابير التكميلية المِنح والمساعدات الأخرى غير المشروطة لضمان قدرة أقل البلدان نمواً على تحمُّل أعباء الدين.

٩٣ - وأشار إلى أن بنغلاديش لاحظت مع القلق أن الظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً لا تنعكس بصورة كافية في تقارير الأمين العام ذات الصلة، الذي يجب عليه أن يدرج في جميع تقاريره بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية جزءاً يتضمن بيانات ومعلومات عن تلك البلدان، وبوجه خاص عن الفجوات في مواردها. وذلك أمر ي غاية الأهمية لتحليل التقدم المحرز في أقل البلدان نمواً على أساس قطاعي.

٩٤ - وأضاف قائلاً إن الجمود الطويل في جولة الدوحة، إلى جانب فشل معظم شركاء التنمية في الوفاء بالتزاماتهم، قد قوَّض النجاحات الماضية. ومن ثم يلزم أن يعمل المجتمع الدولي على اختتام تلك الجولة التي يجب عليها إزالة جميع الإعانات الزراعية وضمان وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان متقدمة النمو معفاة من الرسوم والحصص.

٩٥ - وأكد في ختام كلمته على أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيُعقد في اسطنبول يجب أن يجري تقييماً شاملاً لتنفيذ برنامج عمل بروكسل وأن يعتمد للعقد القادم برنامج عمل طموح وتطلعي وموجّه نحو تحقيق النتائج. كما ينبغي أن يسفر مؤتمر اسطنبول عن إطار عمل جديد للشراكة المتعلقة بالتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد لأقل البلدان نمواً وأن ينص على اندماجها التدريجي في الاقتصاد العالمي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.